دور الوسطاء في تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية
دراسة انثروبولوجية تحليلية

الباحث/ عبد الزهرة خلف جبار
أ.د يحيى خير الله عودة
Abdul Zahra@gmail.com

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب/ قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

الملخص:-

لقد ظهرت الوساطة منذ فترة طويلة في الأدبيات الانثروبولوجية بان الوسطاء شخصيات تربط بين عوالم اجتماعية متباينة، وباستخدام معرفتهم ومهاراتهم وسلطتهم الخاصة، فإنهم يعملون على سد الفجوات بين السكان، المحرومين عادة وأصحاب السلطة.

إنَّ التركيز على السماسرة في التحليل الأنثروبولوجي، ويظهر لنا تنوع الوسطاء وأبعاد الوساطة في البيئات التي تتسم بالتغير المجتمعي السريع، والروابط الشخصية بين مختلف الجهات الفاعلة والمواقع والأسباب المنطقية، وهو ما يوفر رؤى ثاقبة في عمليات التنمية، لعب الوسطاء دورًا أساسيًا في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين المنتجين والمستهلكين.

وفي العراق الذي كان مركزًا للحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والآشورية، ازدهرت التجارة بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور طبقة من الوسطاء الذين ساهموا في تنظيم الأسواق وتيسير حركة البضائع، أصبح للوسطاء دور متزايد في الاقتصاد، حيث ساهموا في توفير المعلومات التجارية، وضمان التبادل العادل، وتيسير العقود بين الأطراف المختلفة، وقد شهد العهد العثماني، ومن ثم الفترة الملكية والجمهورية في العراق، تطورات كبيرة في أنظمة الوساطة التجارية، وصولًا إلى العصر الحديث في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الدور، الوساطة ، العلاقات.

The Role of Intermediaries in Shaping Social and Cultural Relations
An Analytical Anthropological Study

Researcher/ Abdul Zahra Khalaf Jabbar
Professor Yahya Khairallah Ghoda
Abdul Zahra@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Anthropology and Sociology

Abstract:-

Mediation has long appeared in the anthropological literature as mediators as figures who connect disparate social worlds and, using their knowledge, skills, and authority, bridge gaps between populations, usually disadvantaged, and those in power.

Focusing on mediators in anthropological analysis shows us the diversity of mediators and the dimensions of mediation in changing environments Rapid community and personal connections between different actors, locations and rationales provide insights into development processes. Intermediaries played a key role in facilitating trade exchanges between producers and consumers.

In Iraq, which was a center of ancient civilizations such as the Sumerian, Babylonian and Assyrian This led to the emergence of a class of intermediaries who contributed to organizing markets and facilitating the movement of goods. Intermediaries played an increasing role in the economy, contributing to providing commercial information, ensuring fair exchange, and facilitating contracts between different parties. The Ottoman era, and subsequently the royal and republican periods in Iraq, witnessed significant developments in commercial intermediary systems, reaching the modern era in this field..

Keywords: ***role, mediation, relationships.***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لعب الوسطاء دوراً أساسيًا في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين المنتجين والمستهلكين، وفي العراق الذي كان مركزًا للحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والآشورية، ازدهرت التجارة بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور طبقة من الوسطاء الذين ساهموا في تنظيم الأسواق وتيسير حركة البضائع، أصبح للوسطاء دور متزايد في الاقتصاد، حيث ساهموا في توفير المعلومات التجارية، وضمان التبادل العادل، وتيسير العقود بين الأطراف المختلفة، وقد شهد العهد العثماني، ومن ثم الفترة الملكية والجمهورية في العراق، تطورات كبيرة في أنظمة الوساطة التجارية، وصولًا إلى العصر الحديث في هذا المجال.

اولاً: مفهوم الوساطة:

نستخدم مصطلح الوساطة (mediation) الذي يدل على وجود طرف ثالثَ لعب دوراً مهماً في اتمام عملية التبادل التي تجرى بين طرفين اخرين، إذ يطلق كلمةَ الوساطة بالدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية والاقتصادية على المتوسطين بين المشترين والبائعين لإتمام عملية البيع، وهذا الدور الذي يلعبه الوسيط في التقريب الوسيط بينهما مستفيداً من كلا الطرفين[1] من هنا يتبين لنا اهتمامَ علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية، في دراسة التبادل أكثر من دراسة العمليات الاقتصادية الأخرى.[2]

[1] د.عبدالله عبد الغني غانم، التبادل وعمليات الإستثمار والإدخار في المجتمع المحلي التقليدي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،ط٢، ٢٠٠٤، ص٢١٩.

[2] د. فاروق محمد العادلي ، المصدر السابق، ص١٤٩.

إن المنظور الثقافي (Cultural Perspective) الذي يعتمده الانثروبولوجيون في رؤيتهم للسلوك الاقتصادي يضيف أبعاداً غير اقتصادية للواقع الاقتصادي، وهي أبعاد يهملها علماء الاقتصاد، فالاقتصاديون، مثلاً يقيسون قيمة الأشياء بما تحققه من نقود لكون النقود هي الوحدات التي تحدد بها أسعار الأشياء، أما الانثرويولوجيون فيعدون النقود (وسيط) من بين الوسائل العديدة التي تنظم حياة الإنسان وتعينه على بلوغ أهدافه المتعددة التي يتصدرها هدفه المرتبط بتحقيق المكانة الاجتماعية المحترمة والمرموقة [١].

كما يمكن القول بشكل عام بأن دور الوساطة في التطور الاقتصادي هو باختصار شديد من أهم أسس هذا التطور فتاريخ التطور الاقتصادي هو إلى حد بعيد تاريخ الوساطة وتطور أنواعها وأشكالها المختلفة ، فإذا كان التاريخ الاقتصادي في أحد مفاهيمه هو تاريخ المبادلات، فإن تطور هذه المبادلات قد ارتبط بأشكال الوساطة وتطورها، بل لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن اكتشاف الوساطة في المعاملات أو بعض صورها يعد من أخطر وأهم اكتشافات الإنسان، فربما أخطر ثلاثة اكتشافات في حياة الإنسان هي على التوالي، اكتشاف النار، اكتشاف الكتابة، اكتشاف النقود. [٢]

فقد أصبحت النقود[*٣] هي وسيط لإتمام التعاملات والصفقات والتبادلات بين الإفراد إذ بدونها لا تعدو العملية أكثر من مقايضة فضلاً عن كونها مقياس للقيمة في السلع والخدمات.[١]

[١] .د. قيس النوري، الانثروبولوجيا الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢

[٢]. قيس النوري، الانثربولوجيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص١٣

[*٣]النقود : وسيلة مادية للتداول يمكن استخدامها في جميع المعاملات الاقتصادية وتكون بشكل عملات معدنية وأوراق نقدية .

ففي العصور القديمة كانت المجتمعات تركز على مجالات مثل الاراضي والزراعة والفنون والهندسة، بينما كانت التجارة تحتل مكانة ثانوية، في مصر القديمة وروما، اعتُبرت التجارة عملاً غير مناسب للأحرار، وتُركت غالبًا للأجانب والعبيد واليهود، ومع ذلك، لم تكن هذه الشعوب تبتعد تمامًا عن الأنشطة التجارية، فلا يعني ان الشعوب لا ترغب بالتجارة نهائياً او لم يتعلمو التجارة لكن التجارة كانت تحتل مكانة ثانوية عند الكثير من الشعوب ، لكن في بابل كان الاهتمام كبير بالتجارة بالنسبة لعصرهم لان التجارة كانت مهمة عندهم. [٢]

ويعتبر البابليون هم من أكثر الشعوب القديمة التي قامت بوضع قواعد للتجارة المنظمة ومن أوائل الشعوب التي مارست التجارة قديماً بسبب الموقع الجغرافي المميز حيث ظهر "قانون حمورابي" الملك الذي حكم العراق قبل الميلاد فقد أسس أول مجموعة قوانين تحكم التجارة. [٣]

كما ان في تاريخ الوساطة التجارية في العراق و الحضارات السومرية والأكدية والبابلية والآشورية، حيث كانت المدن الكبرى مثل أور، بابل، وآشور مراكز تجارية نشطة، عرف العراق بتجارته مع الحضارات المجاورة مثل مصر والهند وبلاد فارس، وكان التجار يلعبون دور الوساطة في تصدير واستيراد السلع مثل الحبوب، التوابل، المعادن، والمنسوجات، وفقاً للنصوص المسمارية، اذ كان التجار السومريون والبابليون يعملون كوسطاء بين المنتجين والمستهلكين، حيث كانوا يضمنون تدفق البضائع وتأمين الأسعار العادلة، كما وجدت في القوانين القديمة مثل شريعة

[١٠] د فريد فهمي زيارة، منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،ط١ ،٢٠٢٠، ص١٣.

[٢] . فؤاد معلال، شرح القانون التجاري المغربي الجديد، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط ١،٢٠١٨، ص٢٩

[٣] . عبد القادر بقيرات، مبادئ القانون التجاري، الاعمال التجارية، نظرية التاجر المحل التجاري ،الشركات التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط٢، ٢٠١٥،ص٧

حمورابي (١٧٩٢–١٧٥٠ ق.م) مواد قانونية تنظم نشاطات الوساطة التجارية، مما يدل على أهميتها في ذلك الوقت. [١]

وكانت الأسواق في العراق القديم تعج بالتجار والوسطاء الذين يتفاوضون على الأسعار وينظمون عمليات البيع والشراء، كما وجدت موانئ وأسواق رئيسية مثل سوق بابل الذي كان مركزاً للتبادل التجاري الدولي، وكان الوسطاء التجاريون يسهلون عمليات البيع بين التجار المحليين والأجانب[٢].

وكما وجد في الكتابات السومرية عن الوسطاء في زمن الحضارة البابلية حيث كانت احدى اهم العوائل في التجارة عائلة "ايجيبي اليهودية*[٣]" والتي تسمى بالعائلة المصرفية حيث اشتهرت عائلة إيجيبي المصرفية في حضارة بابل وتعني هذه التسمية الأكدية بحوزتي، وكانت هذه العائلة على الأغلب من يهود السامرة، ولعله كانت من أسرى الملك سرجون، كان مركز عائلة إيجيبي في سيبار الواقعة على ضفاف نهر الفرات وقد ساهم هذا النهر وموقعهم على استخدامه وسيلة للاتصال بالمدن المهمة والمراكز التجارية ، وتعتبر عائلة ايجبي اليهودية الديانة والعراقية الموطن من خلال اسماء افرادها التي تدخل ضمن تركيبتها المعبودات البابلية [٤]

[١] . د. محمود أمين، شريعة حمورابي– دراسة تحليلة، الفرات للنشر والتوزيع، ط١، لبنان،٢٠٠٧، ص١١٥

[٢] . صموئيل نوح كريمر، التاريخ يبداء من سومر، ترجمة خالد محمد خالد، ط٦، دار الفكر العربي، بيروت،١٩٥٢، ص٢٢٠

[٣]. عائلة ايجيبي اليهودية: تعود أصول اليهود في العراق إلى ما يُعرف باليهود البابليين، الذين ازدهروا في مدينة بابل القديمة وما حولها خلال فترات الامبراطورية البابلية والآشورية، برعيين في التجارة والصناعات الحرفية، حيث ساهموا في تنمية الأسواق المحلية وربطها بالتجارة الإقليم وتاسيس العمل النقدي والقروض في تلك الحقبة.

[٤] . نبيل الربيعي، تاريخ يهود العراق، دار الفرات للنشر، لبنان، ٢٠١٧،ص٤٤٥

تعاطت هذه العائلة من خلال عملها المصرفي في الأشغال المختلفة قروناً وخاصة المعاملات التجارية المختلفة، وعقد الصفقات التجارية، وتعاطت تجارة الرقيق والنبيذ، إلى جانب هذا كانت تقوم هذه العائلة بقرض الأموال وعقد قروض الرهان ولها حسابات مالية مع المتنفذين بالمملكة، وكانت تتقاضى الضرائب، وتشهد على العقود التي تتم بين المتعاقدين، وتحول التعامل من مدينة إلى أخرى، ونصوص هذا البيت كانت تعتمد على تحرير وثائقها على الأسلوب العراقي، فتذكر نصوص العقود باليوم والشهر والسنة التي تم فيها العقد. [١]

أدت سياسة (كورش*[٢]) الاقتصادية في خزن النقود والمعادن وسحبها بالتالي من التداول إلى شحة دائمة لها مما يعرقل إمكانية توفيرها من قبل الأفراد لدفع ضرائب الملك، وأجبر دافعوا الضرائب من البابليين على الاندفاع نحو الحصول على قروض بفوائد عالية وصلت نحو ٤٠-٥٠٪ في نهاية القرن الخامس للميلاد، كما ثبت ذلك في سجلات موراشو*[٣] وهذه هي المعاملات الربوية التي حثنا السلام الابتعاد عنها.[٤]

---

[١] . نبيل الربيعي، تاريخ يهود العراق، المصدر السابق، ص٤٥

[٢] . كورش: يُعتبر كورش الكبير أحد أعظم الشخصيات التاريخية في العالم القديم، إذ يُنسب إليه تأسيس الإمبراطورية الفارسية الأخمينية، والتي امتدت حدودها من البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق الهند. تميز حكم كورش بسياسات عدلية وتسامحية فريدة، حيث جمع بين القوة العسكرية والإدارة الحكيمة، مما أكسبه تقديراً واسعاً في الحضارات التي عاش فيها أو تعاملت مع إمبراطوريته

[٣] *. موراشو: عائلة قديمة من العائلات التي اشتهرت بدورها في مجالات الأعمال المصرفية والتجارية في بابل وآشور، خصوصاً في عهد السبي البابلي والتهجير. عائلة موراشو كانت تُعدّ من الأسر اليهودية التي استوطنت في مناطق مثل نيبور، وقد لعبت دورًا محوريًا في إدارة الأعمال التجارية والمالية، إذ كان لها أثر كبير في تنظيم المعاملات التجارية وإقراض الأموال والتعامل مع الضرائب والديون، كما كان لها دور في إدارة شؤون البلاط الملكي البابلي.

[٤] . نبيل الربيعي، تاريخ يهود العراق، المصدر السابق، ص٤٧

اذ ظهرت الوساطة التجارية في المجتمع العربي قبل الإسلام بشكل تلقائي ضمن آليات تبادل السلع بين القبائل المتنقلة، حيث كانت التجارة تعتمد على الثقة والعلاقات الشخصية، وكان "السمسار" شخصاً معروفاً بين القبائل بدوره في تيسير التبادل وتقريب وجهات النظر، سواء في البيع أو حتى في النزاعات، وقد أشار ابن خلدون إلى أن وظائف مثل "السماسرة" و"العُرفاء" تطورت في المدن نتيجةً لاتساع الأسواق وتعقد المعاملات التجارية.[١]

وبعد دخول الإسلام، بدأ النظام الاقتصادي الإسلامي بإقرار الوساطة كجزء من البنية السوقية. ورد في الحديث الشريف:

"السماسرة هم المترجمون"، أي الذين يفسرون لغة السوق ويسهّلون المعاملات ، مما أضفى على الوسيط نوعًا من الشرعية والدور المجتمعي. كذلك أُنشئت وظائف في الأسواق الإسلامية، مثل "العساس[٢*]"، "المحتسب"[٣*]❖، و"السمسار"[٤] ، وهي أدوار تتقاطع وظيفيًا مع ما نعرفه الآن بالوسيط التجاري.

[١] . ابن خلدون، المقدمة في تاريخ ابن خلدون، المصدر السابق، ص٣٢٣

[٢*]. لعساس في الأصل هو الشخص الذي يعمل ليلًا لمراقبة الأسواق والحفاظ على الأمن. ثم تطور دوره ليصبح أشبه بـ"الحارس الليلي" أو "مراقب الحسبة" على السلع والمخازن. في بعض المدن، كان العساس يعمل بتنسيق مع المحتسب، فيراقب مواقيت إغلاق الدكاكين، ضبط الأسعار، حالات الغش أو التخزين، وحتى السلوكيات الأخلاقية في الفضاء العام.

[٣*] *. المحتسب هو الموظف الذي عينته الدولة الإسلامية للقيام بوظيفة الحِسبة، وهي وظيفة تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجال العام، وخصوصًا في الأسواق. كانت وظيفة المحتسب تمزج بين:

- الرقابة على الأسعار والجودة (مثل قياس الأوزان والموازين)
- مراقبة أخلاق البائعين (مثل منع السب، الغش، الاحتكار)
- تنظيم المهن والحرف (كالمخبز، الصياغة، الحلاقة، الدباغة)

[٤] . محمد بن ادريس الشافعي، كتاب الام، دار الوفاء للطبع، القاهرة، ج٢،ص٧

ومع انتشار الإسلام في العراق في القرن السابع الميلادي، ازدادت أهمية الوساطة التجارية، حيث أصبحت التجارة محكومة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تشجع على التجارة العادلة وتحرم الغش والربا والاحتكار، اذ شكلت التجارة شطراً جوهريًا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بداية نشوء الاسلام في عهد النبي محمد (□)، فقد كانت شبه الجزيرة العربية تعتمد على التجارة قبل الإسلام، وعند ظهور الدعوة الإسلامية، تم تعزيز قيم الأمانة والعدل في التعاملات التجارية، مما أدى إلى ازدهار الأسواق وتطور أنظمة التجارة على نطاق واسع.[1]

فقد عمل النبي محمد □ في التجارة، حيث كان يبيع السلع لصالح السيدة خديجة بنت خويلد (عليها السلام)، كما عرف بصدقه وأمانته في التعاملات التجارية، وبعد البعثة، استمر النبي (□) في دعم التجارة المشروعة، وكان يوجه أصحابه وأل بيته إلى الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات التجارية.[2]

وكما جاء في كتاب ابن كثير عن دور النبي محمد □ كتاجر، اذ كان اول تاجر في الإسلام ونظم التجارة وفقاً للشريعة الإسلامية، فقد لعبت التجارة في زمن النبي (ص) دوراً محورياً في بناء الاقتصاد الإسلامي اذ لم تكن التجارة مجرد وسيلة لكسب المال بل كانت جزاءً اساسياً من الثقافة الإسلامية التي تشجع على الأمانة والصدق والعدل والتعاون حيث كان التجار المسلمون معروفون بصفاتهم الأخلاقية العالية وحرصهم على اجتناب الرزق الحرام ويعملون وفق الشريعة الإسلامية وهذا ما جعل للإسلام دور في وضع نضم وقواعد للأخلاقيات التجارة وكان في مقدمتهم الصادق الامين محمد (ص).[3]

[1] . ابن كثير، البداية والنهاية، دار الفكر العربي، ج١، ١٩٩٨،ص١٥٠

[2] . عبدالرحمن بن محمد السهيلي، الروض والانف في تفسير السيرة النبوية، دار الكتب العلمية، لبنان،ج٢، ٢٠٠٩،ص٤٥

[3] . ابن كثير ، البداية والنهاية ، المصدر السابق، ص١٥٢

فكان الوسطاء في زمن الإسلام يتميزون في الصدق والأمانة وهذا في فضل الله ثم النبي وكما جاء في حديث النبي (ص)" التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقيين والشهداء" نجد هنا بان النبي عليه الصلاة والسلام قد اعطى منزلة كبيرة للتاجر وخاصة من كان يمتاز بالصدق والأمانة ونجده في حديثه يساوي منزلتهم بمنزلة الأنبياء والشهداء وهي من اعظم درجات الايمان. [1]

لم تكن الأسواق الإسلامية مجرد أماكن للبيع والشراء، بل كانت مراكز ثقافية وعلمية، حيث كان التجار يجتمعون لتبادل المعرفة، ونقل الأخبار، ومناقشة الفقه والأدب.[2]

مع توسع الدولة الإسلامية، فقد شهد العصران الأموي والعباسي تطوراً هائلاً في التجارة، حيث تم إنشاء الطرق التجارية وربط (بغداد - دمشق - القاهرة) بأسواق آسيا وأوروبا، كما ازدهرت التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، مما ساهم في تدفق السلع مثل البهارات والأقمشة والأحجار الكريمة.[3]

كما جاء في مقدمة ابن خلدون اذ لاحظ ان النمو الاقتصادي والتطور يحفزان العرض والطلب بشكل إيجابي وان قوى العرض والطلب هي التي تحدد الأسعار المتمثلة بالوسطاء كما لاحظ ان القوى الاقتصادية الكلية لنمو السكان وتطور راس المال والتأثيرات التكنلوجية على التنمية اعتبر ابن خلدون ان النمو السكاني هو تابع

[1]. محمد أنور شاه بن معظم شاه، شرح سنن الترمذي، دار الكتب العلمية، الجزء الأول، ١٩٧١،الحديث ١٢٠٩

[2] . عبدالله محمد الدرويش ، مقدمة ابن خلدون، دار النهضة،القاهرة،١٩٦٧،ص٣٤٠

[3] . زكي عبدالعزيز، التجارة في العصر العثماني، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥،ص١١٢

للثروة ويعتبر نتاج طبيعي في زيادة الإنتاج البشري كحال أي من التطور الذي يحصل في جميع المجالات وهو تابع للثروة .[١]

ازدهرت أسواق بغداد في العصر العباسي، وأصبحت المدينة مركزاً تجارياً هامًا في العالم الإسلامي، كان الوكلاء التجاريون يلعبون دور الوسيط بين التجار، ويوفرون المعلومات عن الأسعار، ويضمنون تنفيذ العقود التجارية. كما كانت هناك سجلات مكتوبة لحفظ حقوق التجار، وهو ما يُعتبر تطوراً في مفهوم الوساطة التجارية، [٢]

وخلال الحكم العثماني، أصبحت إسطنبول مركزاً تجارياً عالمياً، وتم تطوير البنية التحتية للأسواق والخانات التجارية، مما عزز الحركة التجارية بين الشرق والغرب، استخدمت الدولة العثمانية العملات الذهبية والفضية لتسهيل العمليات التجارية، وتم وضع قوانين تنظم العقود التجارية والضرائب على السلع.[٣]

كما ان نظم التجارة عند الإغريق، شهدت الحركة التجارية ازدهاراً نسبياً، حيث ظهرت تنظيمات قانونية مهمة تتعلق بقواعد التجارة البحرية والعمليات المصرفية، كما تم تطوير عقود مثل عقد القرض بفائدة، وعقد الشراكة، وعقد الوكالة بالعمولة، بالإضافة إلى ذلك، تم سن قوانين لمنع الربا، مثل قانون "بوخريس[٤]."*[٤]" كما اسهم الفينيقيون في ازدهار تجارة البحر المتوسط كما كان لهم

[1] . Weiss، Dieter (1995). "Ibn Khaldun on Economic Transformation". International Journal of Middle East Studies. ع ٢٧ .ج. 1: 31–33.

[٢] . زكي عبدالعزيز، التجارة في العصر العثماني، المصدر السابق، ص١١٥

[٣] . المصدر نفسة، ص١١٦

[٤]. قانون بوكخوريس: هو مدونة قانونية مصرية قديمة نُسبت إلى الملك بوكخوريس، الذي حكم مصر خلال الأسرة الرابعة والعشرين (٧١٨–٧١٢ ق.م). يُعتبر هذا القانون من أبرز المدونات القانونية في مصر الفرعونية، ويعكس التقاليد والقوانين التي كانت سائدة قبل عهد بوكخوريس، مع إدخال تعديلات وتحديثات عليها.

الفضل في وضع قوانين التجارة البحرية كنظام الرمي في البحر و"قانون الخسائر المشتركة"[٢*] في القانون البحري.[٣]

كما وان في الإسلام عبارة شائعة (العمل عبادة) ويعتبر الطابع التعبدي للنشاط الاقتصادي في الإسلام تطبيقا لمبدأ عام، وهو أن عمل المسلم اقتصاديا كان أو غير ذلك، يمكن أن يصير عبادة يثاب عليها المسلم إذا قصد بعمله وجه الله وابتغى مرضاته، وفي هذا يقول سيدنا محمد (□) "ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه، وان ولد الرجل من كسبه" [٤]. وهذا يعني إن أطيب الرزق الحلال وأفضله وابعده عن الشبهات هو ان يأكل الانسان مما تحصل عليه بنفسه وسعيه في طلَبِه.

وفضلا عن ذلك، فإن النشاط الاقتصادي في الإسلام لا يهدف إلى نفع مادي فقط، كأي نشاط اقتصادي وضعي، و إنما يتخذ من هذا الهدف وسيلة لغاية أخرى هي إعمار الأرض وتهيئتها للحياة الإنسانية، تحقيقا لخلافة الإنسان في الأرض وإيمانا بأن الله سيسأل الإنسان عن هذه الخلافة.[٥]

تتضمن المدونة مجموعة من الأحكام التي تنظم مختلف جوانب الحياة اليومية، مثل المعاملات التجارية، حقوق الملكية، والعلاقات الاجتماعية. يُعتقد أن قانون بوكخوريس هو النسخة النهائية للقانون المصري القديم، حيث جمع بين التقاليد القانونية السابقة وأضاف إليها تعديلات مهمة.

[١] . . فؤاد معلال، شرح القانون التجاري المغربي الجديد، المصدر سابق، ص٣٠

[٢*] قانون الخسائر المشترك: هو مبدأ في قانون البحري ينظم توزيع الخسائر التي تحدث خلال الرحلة البحرية عندما يتعرض الشحن او السفينة لخطر جسيم فيتم اتخاذ التدابير لتقليل هذا الخطر ولانقاذ السفينة وهنا يتم توزيع الخسائر بشكل متساوي بين الأطراف المبحرة .

[٣] . احمد بلوذنين، المختصر في القانون التجاري الجزائري، ط١، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠١١، ص٨.

[٤] . جابر بن عبدالله، صحيح مسلم، الطبعة الأولى، دار الخلافة العلمية للطبع، القاهرة،١٩٦٠، ص١٥٥٢

[٥] . عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، مصدر سابق، ص١٧

ويقرر الإسلام على أساس واحد بان الله هو الرزاق حيث نجد في قوله تعالى {وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى الارض إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مستقرها وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كتاب مبِينٍ[1] {وانه مكن الانسان في ارضه ولذلك فرض الله على الانسان السعي بمعنى انه يسعى لكي يحصل على ما يشبع به حاجاته، ومن الجدير بالذكر ان الإسلام قاوم بحزم ما كانت علية اليونان وغيرها من الأمم تطبيقه حيث اعتبرت ان العمل من اختصاص الارقاء والطبقة الدنيا من البشر.[2]

فقد شهدت العصور الوسطى العديد من الحروب والاضطرابات التي أدت إلى فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد نتج عن ذلك تفكك الإمبراطورية الرومانية إلى دويلات صغيرة، واستقلال مدن كبرى مثل (فلورنسا وجنوة والبندقية) في إدارة شؤونها السياسية والتجارية.[3]

تميزت هذه الحقبة بظهور طبقة التجار الذين أسسوا طوائف قوية، سرعان ما هيمنت على مقاليد الحكم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فأصبح كبار التجار شخصيات سياسية بارزة، مما سهل التركيز على تطوير التجارة ووضع القوانين التجارية، عملت طوائف التجار على توثيق القوانين وتدوينها في لوائح خاصة، وجمع المبادئ والعادات المتعارف عليها، والتي تطورت مع مرور الوقت لتشكل ما يُعرف بقانون التجارة، كما أنشأت هذه الطوائف المحاكم والمجالس التجارية، وانتخبت المشرفين والرؤساء، وعينت الحكماء، الذين

كانوا يُعرفون بـ(قنصل البر وقنصل البحر)[1].[4*]

---

[1] . الفران الكريم، سورة هود، الاية٦

[2] . عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، المصدر سابق، ص٢٤

[3] . محمّد عبد المعز نصر، فلسفة السياسة عند الألمان (دراسة في الفكر الألماني الحديث)، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، لبنان/ بيروت،١٩٨٢، ص٣٩

[4] . "قنصل البر" و"قنصل البحر". كان "قنصل البر" مسؤولًا عن الإشراف على المعاملات التجارية البرية، بينما كان "قنصل البحر" يشرف على التجارة البحرية. ساهمت هذه المناصب في

ويربط جالبريت[٢*] ❖ بدايات الفكر الاقتصادي في النصف الثاني من القرن الخامس عشر أو عصر النهضة بتعبير آخر بازدهار التجارة في واردات منتجات الشرقين الأدنى والأقصى التي كانت تبهر الملوك والأمراء ثم التجارة داخل القارة نفسها حين نجحت نظم الملكية المطلقة في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال في الحد من سلطات أمراء الإقطاع في فرض الضرائب على السلع التي تدخل أرض كل منهم، فنمت طبقة التجار وتحالفت مع الملوك وجمعت رؤوس أموال نقدية كبيرة بمقاييس ذلك العصر.[٣]

ففي إطار التنافس والصراع مع القوى الأوروبية الفاعلة في الغرب الإسلامي والمجال المتوسطي بشكل عام، يمكن اعتبار تحويل الطرق التجارية الممتدة في هذا المجال من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تدهورها وانهيارها، أن التناقضات المرتبطة بالنمط الاقتصادي السائد في المنطقة العربية خلال العصور الوسطى كان لها تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية والسياسية، مما أدى إلى تشويشها وجعلها غير متسقة

تعزيز النظام التجاري وتسهيل العمليات التجارية في تلك المدن.فكانت هذه المرحل في العصور الوسطى، ومع تطور النشاط التجاري في المدن الإيطالية مثل فلورنسا، جنوة، والبندقية، ظهرت طبقة التجار الذين أسسوا طوائف قوية. هذه الطوائف لم تقتصر على الدفاع عن مصالحها، بل سعت أيضًا إلى تنظيم وتدوين القوانين التجارية التي تحكم تعاملاتهم.

[١] . محمّد عبد المعز نصر، فلسفة السياسة عند الألمان (دراسة في الفكر الألماني الحديث)، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، لبنان/ بيروت، عام ١٩٨٢،ص ٥٥

[٢*] جالبريت ((John Kenneth Galbraith: وهو أحد أبرز الاقتصاديين الأمريكيين في القرن العشرين، كان مفكرًا مؤثرًا في مجال الاقتصاد المؤسسي، واشتهر بانتقاده للرأسمالية غير المنضبطة ودعوته إلى دور أكبر للحكومة في تنظيم الاقتصاد.

[٣] . جون كنيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بيلغ، المجلس الوطني الثقافة والفنون والاداب، الكويت،٢٠٠٠،ص١٠

مع متطلبات المركز الأساسي في العلاقات الدولية في الخلافة الإسلامية بالمشرق، والنتيجة كانت انعدام الاستقرار السياسي. [١]

يبدو أن التجارة بعيدة المدى قد أسهمت بشكل واضح في تشكيل الاقتصاد العربي الإسلامي، حتى أصبح بالإمكان الحديث عن نمط اقتصادي جديد قائم على (الوساطة التجارية)، وكان لهذا النمط الاقتصادي دور رئيسي وحاسم في العديد من الصراعات والنزاعات التي دارت في أنحاء الغرب الإسلامي، وعلاوة على ذلك ساهم هذا النمط في إدخال هذا المجال مجال التجارة إلى مرحلة التاريخ الحديث، على الرغم من أن التجارة لم تكن دائماً في صدارة اهتمامات المجتمعات القديمة، إلا أنها لعبت دوراً أساسياً في تبادل السلع والثقافات، وأسهمت في تطور الحضارات المختلفة.[٢]

وتتضح هذه النتيجة على صورة أكبر إذا المحنا إلى مفهوم الاقتصاد في الفكر المعاصر وفي الإسلام. إن المراد بالاقتصاد في الفكر المعاصر هو ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات، وإشباع الحاجات الإنسانية. وعلى هذا يكون إشباع الحاجات الإنسان المادية هو هدف الاقتصاد بمفهومه المعاصر.[٣]

ويمكن فهم الافراد المنتجين الذين يعلبون الدور المهم في كيفية ادراة السوق والتأثير علية وفهم ما تحوية الريادية أو روح المبادرة بشكل أكثر تفصيل في الحياة الاقتصادية بالرجوع إلى الاقتصادي النمساوي A.Joseph Schumpeter اذ يرى

[١] . ماجدة كريمي، تجارة القوافل- اثار وبصمات على تاريخ دول المغرب الوسيط، دار الجسور للطباعة والنشر، المغرب، ط١، ١٩٩٦، ص٢٣

[٢] . الحسين بولقطيب، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط- دراسة تاريخية، الزمن للطباعة والنشر، ط١، المغرب،٢٠٠٤، ص١٤

[٣] . عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لابرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، مكتبة النور للنشر،المغرب، ١٩٨٣، ص١٠

شومبير أن المنظم أو رجل الاعمال المبتكر والمبدع هو الشخص الذي لديه القدرة والاستعداد على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار ناجح، فقد وصف شومبير رجال الاعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الابداعي اذ إنه ومن وجهة نظره يقوم هؤلاء الرجال المبدعون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الاسواق عن طريق طرح اليه مختلفة من المنتجات وإبتكارية جديدة يحصدون من و ارئها مكاسب نفعية وأرباح مادية طائلة وقد يحتكرون بعض المواد الفريدة من انتاجهم وابتكارهم في الاسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة، حيث ان الاقتصاديين غالب ما يربطون بين الاعمال الابتكارية والابداعية والقدرة على خلق نوع جديد من الإنتاج وحسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.[1]

ثانياً: رأي العقلانيون بالوسطاء

تستند نظريات الاختيار العقلاني إلى الفرضية التي تفيد بأن البشر يتصرفون بعقلانية، حيث يبنون أفعالهم استناداً إلى ما يعتبرونه من الوسائل الأكثر فعالية لتحقيق أهدافهم، حيث الموارد النادرة، يعني ذلك أنه يجب تقييم الخيارات المتاحة من الوسائل مقارنةً بالغايات، ثم اتخاذ القرار المناسب بينها، ومن هنا جاء مصطلح "الاختيار العقلاني". [2]

غالبا ما يرتبط هذا النوع من النظريات بعلم الاقتصاد، ويمكن تلخيص هذا المنظور أي منظور علم الاقتصاد بالمقولة الشهيرة "هناك ثمن لكل شيء، وكل شيء له ثمن" إلا أن ذلك لا يعني أن القضايا الاقتصادية التقليدية هي الوحيدة أو الأكثر أهمية في تفسير السلوك الاجتماعي لدى الوسطاء بل يقترح المنظرون في الاختيار

[1] . مارك دودجسون وديفيد جان، الابتكار : مقدمة قصيرة جداً، ترجمة، زينب عاطف سيد، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٠،ص٢٨

[2] Ruth A. Wallace and Alison Wolf, Contemporary Sociological Theory, Chapter Six, Theories of rational choice, Prentice Hall, Inc, new Jersey, 1995, p.279

العقلاني بانه أفضل طريق لفهم سلوك الناس تجاه بعضهم البعض، كما يمكن ان نراهم كمتخذين لقرارات عقلانية في عالم يعاني من الندرة، وقد ناقش الاقتصاديون مفهوم العقلانية، حيث غالبا ما يتقاطع مصطلح "اقتصادي" مع "عقلاني"، خاصة عندما يظهر السلوك العقلاني لدى الوسطاء من خلال الاستفادة الرشيدة من الوقت والطاقة والموارد بمختلف أنواعها.[١]

كانت النظرية الاقتصادية في الأساس مبنية على فكرة "الإنسان الاقتصادي" الذي يسعى باستخدام عقله وفطرته لتحقيق مصلحته الشخصية، كما أراد "آدم سميث*[٢]" أن يبني العلاقات الاقتصادية على فكرة أن الرغبة في التبادل متأصلة في الإنسان، مما يدفعه للدخول في علاقات تجارية مع الآخرين، وبالتالي يصبح رجلًا اقتصاديًا يسعى دائمًا نحو تحقيق المنفعة الشخصية، وفي هذا السياق، يرى الاقتصاديون أن الأفراد الوسطاء يتصرفون بعقلانية، حيث أن أذواقهم ثابتة إلى حد ما، ويسعون دائمًا للحصول على أكبر مقابل مادي مقابل لأموالهم، ولا ينفقونها على أشياء ليست في حاجة إليها. [٣]

[١] . قيس النوري، الانثروبولوجيا الاقتصادية، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩، ص٢١.

[٢٠] . آدم سميث هو فيلسوف واقتصادي اسكتلندي يُعتبر أحد أعمدة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ومؤسس الاقتصاد الحديث. وُلد في ٥ يونيو ١٧٢٣ في كيركالدي باسكتلندا وتوفي في ١٧ يوليو ١٧٩٠ في إدنبرة. اشتهر بكتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (١٧٧٦)، الذي قدم فيه مفاهيم ثورية حول الاقتصاد مثل مبدأ "اليد الخفية" ودور المنافسة الحرة في توجيه مصالح الأفراد نحو مصلحة المجتمع بأكمله. كما ألف "نظرية المشاعر الأخلاقية" (١٧٥٩)، حيث تناول فيه طبيعة الأخلاق وأساسيات التفاعل الاجتماعي. أثّرت أفكاره بشكل كبير على العديد من المفكرين والاقتصاديين لاحقًا، مثل ديفيد ريكاردو وكارل ماركس وجون مينارد كينز، مما جعل إسهاماته حجر الزاوية في تطور النظرية الاقتصادية والسياسات الليبرالية.

[٣] . عبد الله عبد الغني غانم، النظرية في علم الإنسان الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١١٦.

ترتبط فكرة العقلانية (الوسطاء) بمفهوم الحل الأمثل:(The Concept of Optimizing)، وهو الفكرة التي تنص على أن سلوك متخذ القرار في اتخاذ القرارات يتحدد من خلال مجموعة غير محددة من الاحتمالات والخيارات، يتطلب أسلوب الحل الأمثل أن يتم أخذ جميع الاحتمالات في الحسبان، ثم يتم التساؤل عن ماهية القرارات التي تؤدي إلى النتائج المرجوة أو الأقرب إلى تلك النتائج، ومجموعة القرارات التي تحقق ذلك هي التي تمثل الحل الأمثل، اذ يفترض الاقتصاديون أن القرارات التي يتخذها المبتكرين هي القرارات الأمثل، وبالتالي فإن الاقتصاديين يتحدثون عن الوحدة الرشيدة للمبتكر او الوسيط التي تتخذ عادة القرار الأمثل وتتميز بالكفاءة في اتخاذ القرارات.[1]

ويؤكد الاقتصاديون أن مجال علم الاقتصاد يركز على عقلانية في الأنشطة الاقتصادية الهادفة للمنتج او المبتكر كوسيط مما تسهم في إشباع الحاجات الإنسانية من خلال إنتاج السلع، فان التجار او المنتجين في اعتقاد الاقتصاديين، هم من يفكر باستمرار في كيفية استثمار أوقاتهم وطاقاتهم وممتلكاتهم، وكيفية التصرف بأموالهم، وهذه القرارات تعد جزءاً أساسيًا من الفعالية الاقتصادية لدى الوسطاء.[2]

من ناحية أخرى، يرى بعض المفكرين في الاقتصاد أن التدبير الاقتصادي هو أسلوب يركز على التفكير في الأعباء أولاً ثم تنفيذها، مع ترتيبها أو اختيارها، ويعكس التدبير الاقتصادي ضرورة وجوده الوسطاء من خلال محدودية الوسائل مقارنة باتساع الرغبات والحاجات، لذا فان التدبير في هذا السياق هو تصرف هادف يتسم بالابتكار والتركيز على الخيارات المتاحة، وبهذا المعنى، يحتم على أهمية

[1] . عبد الله عبد الغني غانم، مصدر سابق، ص١١٧.

[2] . سامي النصار، العقلانية الاقتصادية والتدبير بين الإنتاج والبدائل: دراسة في أسس الفعالية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، الرياض، ٢٠٢٠، ص٨٨

الاختيار الواعي لدى الوسطاء وتأثير البدائل المختلفة المطروحة أمام الناس لتحقيق أعلى درجات الإشباع أو الكفاءة [١]

ترجع بداية فكرة القرار الذي يستخدمه الوسيط في العقلانية في الأنثروبولوجيا إلى عام ١٩٢٢، عندما قام الأستاذ (مالينوفسكي) بانتقاد جدلي ضد فكرة "الإنسان الاقتصادي البدائي". وفقاً لهذه الفكرة، كانت أعمال هذا الإنسان تحرك من خلال مفهوم منطقي أو عقلاني، حيث يهتم بنفسه ويحقق أهدافه بشكل مباشر وبحد أدنى من الجهد، وقد نسب (مالينوفسكي) هذه الفكرة خطأ إلى علماء الاقتصاد في عصره، ومن هذا الهجوم، بدأ الأنثروبولوجيون في الاهتمام بتحديد درجة التقصيد ودرجة بلوغ الحد الأقصى في سلوك رجال القبائل والقرويين قبل التصنيع، وفي مدى منطقيتهم في سلوكهم الاقتصادي[٢].

ثالثاً: رأي الاستاذ هربرت سيمون (H. Simon)

أن الإنسان يسعى لتحقيق أهداف التنظيم بعقلانية محدودة، وذلك ضمن قيود البيئة المحيطة، ويعتقد أن حدود العقلانية تتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية هي-:[٣]

١. ردود فعل ومهارات كل فرد (كفاءاته)
٢. القيم والأهداف الشخصية (حوافزه)
٣. المعرفة الشخصية للمواقف والمعلومات المتاحة.

وبناءً على ذلك، يواجه متخذ القرار العديد من العوامل التي قد لا يكون قادراً على التحكم فيها أو قد تكون خارج نطاق معرفته أو قدرته على التنبؤ بها، وقد

[١] . المصدر نفسة، ص٩٥

[٢] . فاروق محمد العادلي، مصدر سابق، ص١٠٢

[٣] محمد بوتين و الآخرون. استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية : تسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي. معهد العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر. مارس ١٩٩٤. ص: ١٤٠.

اقترح سيمون إضافة معيار نوعي لمفهوم العقلانية بهدف تقليص تعقيد هذا المفهوم وجعله أكثر بساطة وواقعية. وبالتالي، قسم سيمون مفهوم العقلانية في سلوك الأفراد إلى عدة جوانب كما يلي:

- العقلانية الموضوعية: تعكس السلوك الصحيح الذي يهدف إلى تعظيم المنفعة في حالة معينة، ويعتمد على توافر المعلومات الكافية حول البدائل المتاحة للاختيار ونتائج كل منها.
- العقلانية الشخصية: تعبّر عن السلوك الذي يسعى إلى تعظيم الفرصة للحصول على المنفعة في حالة معينة، بالاعتماد على المعلومات المتاحة، مع مراعاة القيود والضغوط التي تحد من قدرة الفرد على المفاضلة واتخاذ القرار.

رابعاً: رأي الشكلانيون في الوساطة

تكشف الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية التي تناولت العمليات الاقتصادية عن تنوع المواقف المنهجية والنظرية، مما يعكس تعدد وجهات النظر حول الواقع الاجتماعي وتباين التأويلات المتعلقة بظاهرة اجتماعية واحدة، وتعد إحدى القضايا الأساسية التي ارتبطت بتطور النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية[1*] مسألة التباين بين اقتصاديات المجتمعات البدائية والريفية (التقليدية) من جهة، واقتصاديات المجتمعات الحديثة من جهة أخرى، فضلاً عن تحديد سمات الحياة الاقتصادية في كل

[1*].الانثروبولوجيا الاقتصادية: صاغ الاقتصادي الشهير جراس (Gras) مفهوم الأنثروبولوجيا الاقتصادية (Economic Anthropology) في مقال له بعنوان "الأنثروبولوجيا والاقتصاد"، والذي يُعد بمثابة النواة لهذا العلم. في مقالته، يعرّف جراس الأنثروبولوجيا الاقتصادية بأنها مجال يجمع بين الدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية، مع التركيز على دراسة أساليب كسب العيش لدى الشعوب البدائية، ولا سيما كيفية حصولهم على الغذاء. كما يميز جراس بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد الأنثروبولوجي (Anthropological Economics)، حيث يُعرف الأخير بأنه دراسة أفكار وآراء الشعوب البدائية حول القضايا والمسائل الاقتصادية.

منهما وتفسير الاختلافات بينهما. وقد شكلت هذه الفروق المصدر الرئيسي للجدل والتطور النظري في هذا المجال، إذ تتجلى اختلافات عدة في آليات الحياة الاقتصادية بين هذين النمطين، فالمجتمعات البدائية والريفية تعتمد على المبادلات الاجتماعية القائمة على الثقة المتبادلة بين الأفراد، بينما يعتمد المجتمع الصناعي الحديث على السوق بمعناه الاقتصادي وعلى استخدام النقود. [١]

يرى الشكليون أن المفاهيم الاقتصادية المستمدة من علم الاقتصاد الحديث قابلة للتطبيق على جميع المجتمعات، سواء التقليدية أو الحديثة، وذلك بالاعتماد على منطق السوق والعقلانية الاقتصادية. وفي المقابل، يرى الجوهريون أن الاقتصاد في المجتمعات التقليدية يختلف جذريًا عن الاقتصاد الحديث، حيث تحكمه العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية أكثر من قوانين العرض والطلب.[٢]

وعرف علم الاقتصاد بأنه علم إدارة الموارد النادرة، حيث يدرس أنماط السلوك الإنساني في تنظيم هذه الموارد، ويحلل الآليات التي يعتمدها الأفراد أو الجماعات في تخصيص الموارد المحدودة لتلبية الاحتياجات المتعددة وغير المحددة. كما يُعرف أيضاً بأنه دراسة العمليات الاقتصادية، والتي تتمثل في توزيع الموارد النادرة لتحقيق أهداف مختلفة، تشمل الموارد عناصر مثل الطاقة البشرية، والزمن، والمهارات، والمعرفة، بينما تعرف الأهداف بأنها أي شيء يلبي الرغبات الإنسانية، أي كل ما يحتاجه الإنسان أو يسعى للحصول عليه.[٣]

[١] . د. عبد الله عبد الغني غانم، النظرية في علم الانسان الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص١١.

[2] . Firth, Raymond. Elements of Social Organization. London: Watts & Co, 1951, p. 45.

[٣] . محمد الجوهري واخرون، الانثروبولوجيا الاجتماعية، قضايا الموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠٤،ص٧٧

اذ يرى كارل بولاني (Karl Polanyi) أن الاقتصاد في المجتمعات التقليدية يختلف جذرياً عن الاقتصاد الرأسمالي، إذ يعتمد على التبادل المعمم والهبة والاقتصاد المعاشي بدلاً

من السوق والعقلانية الاقتصادية.[1]

فيوضح الاقتصاديون أن النظرية الاقتصادية ليست مرادفة لعلم الاقتصاد، إذ ينقسم علم الاقتصاد إلى ثلاثة فروع رئيسية: الاقتصاد الوصفي، والنظرية الاقتصادية، والاقتصاد التطبيقي.

- الاقتصاد الوصفي(Economic Descriptive) يركز على وصف وتحليل النظم الاقتصادية في مجتمعات محددة، مثل دراسة النظام الزراعي في إحدى المجتمعات الريفية.
- النظرية الاقتصادية (Economic Theory): تسعى إلى تفسير كيفية عمل النظام الاقتصادي، وتوضيح مزاياه وآلياته الأساسية.
- الاقتصاد التطبيقي (Economic Application): يعتمد على استخدام الإطار التحليلي الذي توفره النظرية الاقتصادية في تفسير الظواهر الاقتصادية التي يقوم الاقتصاد الوصفي برصدها.

تمثل النظرية الاقتصادية بناءً تحليلياً مجردا ومنفصلًا عن الواقع المباشر، حيث تتضمن مجموعة من المبادئ الاقتصادية التي صاغها علماء الاقتصاد استناداً إلى المنطق والملاحظة. توفر هذه المبادئ الأدوات اللازمة لتحليل الظواهر الاقتصادية، ومن أبرزها-:[2]

[1] . محمد الجوهري واخرون، الانثروبولوجيا الاجتماعية، قضايا الموضوع والمنهج، المصدر السابق،ص٧٨

[2] . عبد الله عبد الغني غانم، المصدر السابق، ص٧.

١. تعدد الحاجات الإنسانية مقابل محدودية الموارد، مما يعني أن الموارد المتاحة لا تكفي لتلبية جميع الحاجات.

٢. ضرورة الاختيار والمفاضلة بين مختلف الطرق الممكنة لاستغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات غير المحدودة.

تضع النظرية الاقتصادية مجموعة من الافتراضات التي تحدد مدى صحة هذه المبادئ عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية، وتنقسم هذه الافتراضات إلى ثلاثة أنواع رئيسية-:[١]

١- العقلانية الاقتصادية*[٢] : يفترض الشكليون أن الأفراد في جميع المجتمعات يتخذون قرارات اقتصادية تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة.

٢- عالمية القوانين الاقتصادية : يعتقد الشكليون أن مفاهيم مثل الندرة، والتكلفة، والربح، والسوق، قابلة للتطبيق عالميا، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو الاجتماعية.

٣- أهمية السوق: يرى الشكليون أن السوق يُعَدُّ آلية أساسية في تنظيم التبادل وتحديد الأسعار، حتى في المجتمعات التي لا تعتمد على النقود كنظام اقتصادي رئيسي.

يضع علماء الاقتصاد هذه الفروض لتوضيح العلاقات بين العوامل المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية، سواء كانت علاقات سببية أو تبعية، بهدف تحليلها واستخلاص القوانين التي تحكم سلوكها.[١]

[١] . دجلاس، س ستونير الفردو، النظرية الاقتصادية، ترجمة صلاح الدين الصيرفي، مطبعة المسلة، الإسكندرية،١٩٩٢، ص٤.

[٢]. العقلانية الأفكار او الأفعال او أنماط التنظيم التي يعتقد إنها تلتزم قواعد المنطق او تعمل باضطراد على تحقيق أقصى عائد بأقل استهلاك للموارد وتعد القدرة على التفكير الرشيد، وعلى حل المشكلات وصنع القرار بطرق رشيدة جزءاً من الميراث السلوكي.

حيث يعتنق الصوريون تطبيق مفاهيم النظرية الاقتصادية وامكانية دمجها في الانثروبولوجيا الاقتصادية واستخدامها في تحليل المادة الامبريقية المتوفرة عن الاقتصاديات البدائية والريفية، كما يستخدمون الأفكار الأولية لعلم الاقتصاد كوسيلة لتحليل كافة الاقتصاديات، كما يرى الصوريون إمكانية تفسير أي تبادل سوسيو اقتصادي (بوتلاش، كولا، مهر العروس) في ضوء مصطلحات السوق مؤكدين بشدة على فائدة ذلك ويصفون البوتلاش كاستثمار يدر بعائد ١٠٠٪ وان المهر ثمن يدفعه الشخص مقابل الخدمات الجنسية والعائلة وان هذه المبادلات التجارية المعتادة في الاقتصاد الغربي.[٢]

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العمل التحليلي الرئيسي الذي يقوم به عالم الأنثروبولوجيا الاقتصادية هو متابعة منهجية لكل ما يتضمنه الاقتصاد في سياقات زمنية ومكانية متنوعة، وأن هدفهم من ذلك هو الوصول إلى فهم أكثر دقة واكتمالاً لتنوع وتعقيد الأداء الاجتماعي الظاهر.[٣]

[١] . جوزيف شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة حسن عبدالله بدر، المجلس الأعلى الثقافي، ط١،٢٠٠٥ص٧٥

[٢] . د. سلوى السيد عبدالقادر، الانثروبولوجيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٥،ص٣٧

[٣] . د. فوزي عبد الرحمن، الانثروبولوجيا الاقتصادية : النظرية–المنهج–التطبيق، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٨.

الخاتمة

إنَّ العملية الاقتصادية والنظام الاقتصادي بجميع مكوناته بما في ذلك التبادل، الإنتاج، الاستهلاك، والاستثمار وفي مختلف المجتمعات، يجب معالجتها من خلال مدخل النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي، وذلك انطلاقًا من افتراض صحة وعمومية الفروض التي تضعها هذه النظرية، وقد تباينت درجة تبني الأنثروبولوجيين الصوريين للنظرية الاقتصادية، حيث اختلفوا في نطاق تطبيقها، فبينما رأى بعضهم أنها تنطبق فقط على الجوانب المادية، اعتبر آخرون أن بالإمكان تطبيقها على السلوك الإنساني ككل، نظرًا لأن الاقتصاد يُعنى بدراسة السلوك الإنساني بوصفه علاقة بين الغايات والوسائل. ومن هذا المنطلق، فإن علم الاقتصاد ليس محصوراً نظريًا في سوق السلع والخدمات المادية، كما أشار "لكلير".وعلى الرغم من هذا التباين، فقد حاول البعض تطبيق التحليل الاقتصادي على مفاهيم مثل المكانة الاجتماعية (Prestige) والإشباع، بينما نظر آخرون إلى السلوك الاجتماعي باعتباره شكلًا من أشكال التبادل، ورغم الخلاف حول نطاق التطبيق، يظل هناك قاسم مشترك بين هؤلاء الأنثروبولوجيين يميزهم عن الواقعيين، وهو اعتقادهم بإمكانية تطبيق النظرية الاقتصادية على ثقافات مختلفة، في حين يرى الواقعيون أنها لا تنطبق إلا على المجتمع الغربي الرأسمالي.

المصادر

١. د. عبدالله عبد الغني غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار في المجتمع المحلي التقليدي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،ط٢، ٢٠٠٤.

.د. قيس النوري، الانثروبولوجيا الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٢. د فريد فهمي زيارة ، منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،ط١ ،٢٠٢٠.

٣. فؤاد معلال، شرح القانون التجاري المغربي الجديد، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط ١،٢٠١٨،

٤. عبد القادر بقيرات، مبادئ القانون التجاري، الاعمال التجارية، نظرية التاجر المحل التجاري ،الشركات التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط٢، ٢٠١٥.

٥. د.محمود أمين، شريعة حمورابي- دراسة تحليلة، الفرات للنشر والتوزيع، ط١، لبنان،٢٠٠٧.

٦. صموئيل نوح كريمر، التاريخ يبداء من سومر، ترجمة خالد محمد خالد، ط٦، دار الفكر العربي، بيروت،١٩٥٢.

٧. نبيل الربيعي، تاريخ يهود العراق، دار الفرات للنشر، لبنان، ٢٠١٧.

٨. أحمد بن ادريس الشافعي، كتاب الام، دار الوفاء للطبع، القاهرة، ج٢.

٩. ابن كثير، البداية والنهاية، دار الفكر العربي، ج١، ١٩٩٨.

١٠. عبدالرحمن بن محمد السهيلي، الروض والانف في تفسير السيرة النبوية، دار الكتب العلمية، لبنان،ج٢، ٢٠٠٩.

١١. زكي عبدالعزيز، التجارة في العصر العثماني، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.

12. Weiss، Dieter (1995). "Ibn Khaldun on Economic Transformation". International Journal of Middle East Studies.. 1: 31–33.

١٣. احمد بلوذنين، المختصر في القانون التجاري الجزائري، ط١،دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر ،٢٠١١،

١٤. جابر بن عبدالله، صحيح مسلم، الطبعة الأولى، دار الخلافة العلمية للطبع، القاهرة،١٩٦٠.

١٥. محمّد عبد المعز نصر، فلسفة السياسة عند الألمان (دراسة في الفكر الألماني الحديث)، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، لبنان/ بيروت، عام ١٩٨٢>

١٦. جون كنيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بيلغ، المجلس الوطني الثقافة والفنون والاداب، الكويت،٢٠٠٠>

١٧. ماجدة كريمي، تجارة القوافل- اثار وبصمات على تاريخ دول المغرب الوسيط، دار الجسور للطباعة والنشر، المغرب، ط١، ١٩٩٦.

١٨. الحسين بولقطيب، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط- دراسة تاريخية، الزمن للطباعة والنشر، ط١، المغرب،٢٠٠٤.

١٩. عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لابرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، مكتبة النور للنشر،المغرب، ١٩٨٣.

٢٠. محمد بوتين و الآخرون. استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية : تسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي. معهد العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر. مارس ١٩٩٤.

٢١. محمد الجوهري واخرون، الانثروبولوجيا الاجتماعية، قضايا الموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠٤.